

فوق الطاولة

د. علي محمد

كيف يمكن أن يفتتح المواطن بفعالية الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش؟

لطالما اعتبر الفساد والاحتيال من معوقات الاقتصاد عالمياً، وما التقارير العالمية المتعلقة بهذا الموضوع إلا دليل وإثبات مادي وموضوعي لذلك، فالفساد والاحتيال من أهم عوامل تراجع النمو الاقتصادي وصولاً لتدمير الاقتصاد في البلدان التي يتمايزان فيها لحد بعيد، كما أنهما من أهم العوامل التي تلتصق بسعة مؤسسة ما وقطاع ما وصولاً لإساءة تصنيف كيبات اقتصادية في الدولة المعنية بما فيها اسمها على الصعيد العالمي، وغالباً ما يتراقد الفساد مع الاحتيال بضمونه العام سواء أكان احتيالياً مادياً أم معنوياً بما يؤدي في النهاية إلى تراجع المؤشرات الاقتصادية للمؤسسات وللاقتصاد بشكل عام، ما يحول دون تطوير أو بناء أو نهضة الدول سواء أكانت متقدمة أم نامية.

وفي هذا الإطار، أشار التقرير الدولي للاحتيال والاستغلال الوظيفي الصادر عن جمعية مكافحة الاحتيال الدولية ACFE عام ٢٠٢٠ إلى أن المؤسسات خسرت ٥ بالمئة من إيراداتها سنوياً بسببه، ما يقدر بنحو ٤,٥ تريليونات دولار على مستوى العالم، ونتيجة لذلك تسعى المؤسسات (العامة والخاصة) إلى تفعيل دور السلطات والدوائر الرقابية فيها بغية تحجيم الأثر الناتج من عمليات الاحتيال، فوجود دوائر التدقيق الداخلي والالتزام وإدارة المخاطر والهيئات المعنية بالرقابة والتفتيش في المؤسسات العامة والخاصة تسعى لهذا الهدف. وقد أوتت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي أهمية تمتع المدققين الداخليين بالقدرة الكافية التي تمكنهم من تقييم أضرار الاحتيال في الشركات والمؤسسات، وأن يستطيعوا التحقق من قيام جميع الوحدات بالإجراءات الصحية للحوول دون ارتكاب احتيال وظيفي واستغلال المناصب وفق أولويات تقييم المخاطر الخاصة بكل مؤسسة أو شركة أو قطاع، إضافة إلى امتلاك الوعي اللازم والإحاطة بمؤشرات الاحتيال (الرايات الحمراء Red Flags) كما هو متعارف عليه في علم التدقيق، وذلك بغية اكتشاف مدى احتمال حدوث فساد أو احتيال في مختلف أنشطة المؤسسات، وهذا ما أشارت إليه صراحة المعايير ١٢١٠ و ١٢٢٠ من المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي، كما ركزت المعايير ١٢٠٠ و ١٢١٠ على ضرورة التركيز والتدقيق على الجوانب التي تتضمن مخاطر وتفعيل أداء التدقيق على الجوانب التي قد تنطوي على حدوث عمليات احتيال أو التي حدثت فيها عمليات احتيال سابقاً وتكررت، وهذا كله يتطلب من سلطة الرقابة المعنية وضع ضوابط رقابية لمواجهة ذلك والتركيز في التدقيق عليه، وعدم التهاون فيه.

وعطفاً عما سبق، فإن ما شهدته العالم من تطور تكنولوجي كبير في كل المؤسسات والشركات، أحدثت تغيرات كبيرة وسريعة في النظم التشغيلية والإدارية المستخدمة في أعمال هذه الشركات وفي أولويات العمل المالي والإداري، وهو ما يزيد من تحديات التدقيق الداخلي سواء من حيث تغيير المخاطر الواجب التركيز عليها، أم من حيث توافق هذه المتغيرات مع أهداف المؤسسات وما توقعات أصحاب القرار. وبإسقاط ما تقدم على الرقابة والتدقيق الذي يتم على القطاع العام في سورية، فنجد أن الملف بهذه المهمة هو الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والتي أقرت بالقانون رقم (٢٤ لعام ١٩٨١)، والجهاز المركزي للرقابة المالية المحدث بموجب المرسوم التشريعي رقم ٦٤ لعام ٢٠٠٣، والمكفّر مراقبة الحسابات وكل ماله علاقة بها في مختلف أجهزة الدولة وجميع الجهات الموكلة إليه ذات الصيغة المالية الواردة في متن المادة رقم ٤ من المرسوم رقم ٢٤، أما الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش فقد اعتبرها القانون ٢٤ هيئة رقابية مستقلة مرتبطة برئيس مجلس الوزراء تهدف لتطوير العمل الإداري وحماية المال العام وتسهيل الخدمات للمواطنين، إضافة إلى دورها بالرقابة والتفتيش لدى الهيئات المنصوص عليها في المادة (٣) من القانون، بما فيها الوزارات والإدارات والبلديات والمؤسسات العامة والشركات العامة ومديريات الأوقاف وخدمات الإدارة المحلية، إضافة إلى المؤسسات والمنشآت الخاصة التي لها علاقة أو تأثير في التربية والصحة العامة، وأي جهة تقوم بالدولة بمنحها قروضاً ولسفلاً.

من حيث المبدأ، فإن استقلالية الهيئة وتحرر المراقبين والمفتشين من الظروف التي تهدد قدرتهم على القيام بمهامهم بمسؤولية التدقيق الداخلي على نحو غير متحيز هو أمر بالغ الأهمية خاصة مع صلاحية رفع تقاريرها لرئيس مجلس الوزراء، وهذا هو روح المعيار رقم ١١٠٠ من المعايير الدولية للتدقيق الداخلي والذي حمل عنوان الاستقلالية الموضوعية، وهنا يتبادر لنا مجموعة من الاستفسارات: هل التبعية لرئيس مجلس الوزراء هي إدارية أم هيكلية؟ كما أن فعوى تقارير الهيئة وخطط عملها ونتائجها النهائية يعد أمراً غامضاً للمتابع والمواطن، وبكل تأكيد لا تتكلم هنا عن الملاحظات والانحرافات المتكشفة فهي تنفي من أسرار التقارير الرقابية، إلا أنه في الوقت ذاته يحق لنا التساؤل عن ماهية هذه الملاحظات، وهل يتم العمل على تصحيح كل الملاحظات الواردة في هذه التقارير وإحالة المخطين أو الفاسدين لإجراءات إدارية تبدأ من التنبيه إلى الإنذار وصولاً للتحقيق وتطبيق الإجراءات القانونية بحقه أم إن هذه التقارير تبقى مجرد (بريستيج) رقابي ولا أكثر ولا أقل، ما يدفعنا لهذه التساؤلات هو غموض عمل الهيئة، أو نقل عدم وضوح آلية عملها وفعاليتها، وعدم ظهور نتائج هذا العمل، فضلاً لم نسمع يوماً ما عن تقرير تفتيشي يحاكي سلامة أو عدم سلامة استمطار بعض الأموال التابعة لبعض المؤسسات أو المديرات، أو تقرير تفتيشي حول الجهات التي ترفضها الدولة أو تمنعها سلفاً كالمؤسسة السورية للتجارة، فيما الواقع يقول بوجود الكثير من الانحرافات والتجاوزات في كثير من المؤسسات والشركات العامة من مختلف القطاعات، ولنا فيما نذكر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك مؤخراً عن وجود ارتكابات خاطئة وانحرافات في المؤسسة السورية للتجارة فيما يخص مسألة المواد التموينية والمياه البسط الأظنة والحقائق وألقيا تأثيراً على مقترحات الاقتصاد الكلي.

كما إن هناك الكثير من الأمثلة عن احساس المواطن بضعف عمل الهيئة في بعض الوزارات والمؤسسات وحتى في المؤسسات الخاصة ذات العلاقة بالتربية والصحة بطول حدتها بها. ولعل ما ورد في المادة ٤ من قانون الهيئة له محل استغراب كبير حيث نصت على ما يلي: وحدت في كل وزارة أو إدارة أو مؤسسة أو شركة أو منشأة أو هيئة عامة أو وحدة إدارية أجهزة للرقابة الداخلية تتبع الجهة الإدارية، ويعين المراقبون العاملون فيها من قبل الوزراء بناء على اقتراح رئيس الهيئة، وهذا التساؤل: من هذا الإجراء سليم؟ وهل تبعية هذه الأجهزة الرقابية للجهة الإدارية التي تعمل فيها تمنحها استقلالية وموضوعية في عملها ورفع تقاريرها أم إنه من الأهمية بمكان أن تكون تبعيتها للهيئة نفسها بشكل يكونون فيه مستقلين تماماً عن الجهة الإدارية التي يعملون فيها؟ فمن شأن هذا الإجراء إضعاف استقلالية في العمل بعيداً عن تدخل الجهة الإدارية في عملهم.

بعد حادثة الاعتداء الإرهابي عليه

خط الغاز العربي المغذي لمحطتي دير علي وتشرين يعود للعمل



عبد الهادي شباط

تبنتي تنظيم داعش الاعتداء الإرهابي على خط الغاز العربي المغذي لمحطتي تشرين ودير علي أمس الأول، ما أدى إلى انقطاع الكهرباء عن مختلف المناطق السورية، وفقاً لما ذكرته وكالة «رويترز». وأخطى الفنيون في وزارة النفط إصلاح خط الغاز العربي تمهيداً لعودته إلى العمل، ويات من المتوقع عودة محطتي دير علي وتشرين الحراريين إلى العمل فجر اليوم.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح مصدر مسؤول في وزارة الكهرباء أن خط الغاز العربي كان يؤمن يوماً نحو ٨ ملايين متر مكعب من الغاز لمحطات التوليد خلال الأيام الماضية، على حين كان يؤمن بحدود ٢١ مليون متر مكعب في عام ٢٠١٠، مؤكداً أنه لن يكون هناك أي تغيير في برامج التدقيق مع بقاء كميات التوريدات على حالها من الغاز يوماً. وأكد أن تقديرات الفاقد من الغاز بسبب الاعتداء الإرهابي على الخط العربي من اختصاص وزارة النفط والتحقيقات والتقديرات مازالت جارية.

موظف أجره الشهري ١٠٠ ألف ليرة يمكنه الحصول على قرض شخصي ٣ ملايين ليرة تخفيض معدل الفائدة للعسكريين وإعفاؤهم من عمولات الارتباط ودراسة الملف

الوطن

وبين أنه تم السماح بمعدل اقتطاع أكبر للعسكريين يصل لـ ٦٠ بالمئة من الأجر الشهري بدلاً من ٤٠ بالمئة كما هو معمول به بالنسبة للمدنيين، إضافة لمنح العسكريين عدداً من الامتيازات مثل تخفيض معدل الفائدة لحدود ١٠,٥ بالمئة وهي فائدة تناقصية بدلاً من معدل ١٢ بالمئة معدل الفائدة المطبق على القروض الشخصية للمدنيين لدى المصرف التجاري والإعفاء من عمولات الارتباط ودراسة الملف وغيرها. وبين أنه بالنسبة للضمانات المطلوبة لقرض أكثر من ٣ ملايين أي حتى ٤ ملايين ليرة سورية يشترط تقديم كفيين اثنين، أما بالنسبة لقرض الشخصي بضمانات عقارية فيشترط أن تغطي العقارات ٢٥٠ بالمئة في حال كان القرض موظفاً في القطاع الخاص، أما إذا كان القرض من الفئات الأخرى فيشترط أن تغطي الضمانات العقارية ٢٠٠ بالمئة من قيمة القرض شريطة أن يكون الكفيل من العاملين الثابتين في القطاع العام أو من العسكريين والمدنيين العاملين لدى وزارة الدفاع ومضى على خدمته ستة كاملة شريطة تقديم تعهد من المدير المالي أو محاسب الإدارة. كما تبين لدى المصرف في تصريح له أنه يمكن للمعامل إضافة شريك تسديد واحد بهدف زيادة مبلغ القرض من خلال زيادة مصادر الدخل على أن تكون شروط دخل شريك التسديد هي الشروط نفسها المطبقة على دخل المقرض، علماً أن من يحق له الإقتراض يمكن أن يكون شريك تسديد باستثناء المتقاعدين حيث لا يمكن لهؤلاء أن يكونوا شركاء في التسديد.

هنا غائم

أكدت عبير جوهر مدير مكتب الزيتون في وزارة الزراعة ٢٤ بالمئة قياساً إلى سنوات سابقة وذلك بسبب الظروف المناخية من جفاف وارتفاع درجات الحرارة التي مرت بها البلاد وتحكمت بكمية الإنتاج، ومن المحتمل أن يكون هناك تأثير في نوعية المنتج، والأهم ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج والتكاليف اللازمة للحقول، الأمر الذي انعكس سلباً على كمية المحصول وحال الأشجار لعدم وجود عناية كافية لتحصين الإنتاج.

إضافة إلى ذلك كان للجفاف انعكاس سلبي على نوعية الثمار ما سيكبد له تأثير في كمية الزيت التي أيضاً ترتبط بارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير لأن الزيت يحتاج إلى ظروف حيوية ملائمة.

وحول تحديد موعد القطاف قالت إن الوزارة حددته هذا العام في وقت مبكر مقارنة مع السنوات الماضية لأن كمية النضج المبكر تأثراً بكمية الإنتاج من الزيت التي قد تكون نسبتها أقل من السنوات السابقة لكن الحفاظ على الجودة هو الأهم لتغطية انخفاض الإنتاج.

جوهراً أكدت أن ارتفاع درجات الحرارة كان له تأثير إيجابي بسيط هو أن الإصابات والآفات والحشرات أقل أي إن الثمار جودتها مرتفعة وهذا يتطلب عمليات

تصنيع جيدة للحفاظ على جودة الزيت... والاهم منع التعفن والإسراع بعصر الزيتون بحيث لا تتجاوز المدة ٤٨ ساعة للحفاظ على سلامة الثمار وبالتالي جودة الزيت.

وحول تقديرات الإنتاج الأولية لهذا الموسم قالت إنه بلغ ٦٤٥ ألف طن من الزيتون بشكل عام علماً أنه كان بالعام الماضي ٨٥٠ ألف طن وبمقارنة رقم الإنتاج مع كمية إنتاج الزيت نجد أن نسب الإنتاج من الزيت قد تصل إلى ١٠٢ طن من الزيت تقريباً نظراً

الزيتون تراجع بنسبة ٢٤ بالمئة بسبب الجفاف

الزراعة تتوقع إنتاج ٦٤٥ ألف طن



للظروف وما تأمله هو أن يكون هناك نسبة جيدة من الأمطار خلال الموسم لزيادة المحصول من الزيتون. وأوضحت أن ضرورة وجود دعم إرشاد فني وتقني للمزارعين لحقول الزيتون إعطاء نوعية جيدة من الثمار واتخاذ الإجراءات اللازمة من الوزارة للحد من الظروف الجوية والمناخية التي من الممكن أن تنعكس على الإنتاج.

وشكل عام يمكن تقدير النضج في الثمار والدخول في القطاف عندما يتلون نحو (٦٠) بالمئة من الثمار وهي الفترة التي يمكن الحصول فيها على أفضل كمية من الزيت وأعلى جودة. كما دعت الوزارة المزارعين إلى مراعاة الشروط الجيدة في القطاف للمحافظة على سلامة الثمار وهي: اختيار الطريقة المناسبة للقطاف للتقليل من الأضرار الميكانيكية المسببة للرضوض وتشوه الثمار للمحافظة قدر الإمكان على سلامتها. والأهم عدم خلط الثمار المتساقطة على الأرض ذات الجودة المنخفضة مع الثمار المقطوفة من الأشجار.

إضافة إلى ذلك كان للجفاف انعكاس سلبي على نوعية الثمار ما سيكبد له تأثير في كمية الزيت التي أيضاً ترتبط بارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير لأن الزيت يحتاج إلى ظروف حيوية ملائمة.

وحول تحديد موعد القطاف قالت إن الوزارة حددته هذا العام في وقت مبكر مقارنة مع السنوات الماضية لأن كمية النضج المبكر تأثراً بكمية الإنتاج من الزيت التي قد تكون نسبتها أقل من السنوات السابقة لكن الحفاظ على الجودة هو الأهم لتغطية انخفاض الإنتاج.

جوهراً أكدت أن ارتفاع درجات الحرارة كان له تأثير إيجابي بسيط هو أن الإصابات والآفات والحشرات أقل أي إن الثمار جودتها مرتفعة وهذا يتطلب عمليات تصنيع جيدة للحفاظ على جودة الزيت... والاهم منع التعفن والإسراع بعصر الزيتون بحيث لا تتجاوز المدة ٤٨ ساعة للحفاظ على سلامة الثمار وبالتالي جودة الزيت.

٤٤ معصرة تعمل من أصل ٦٧ في كل المحافظة

تدن للنصف في إنتاج الزيتون بحمص



حمص - نبال إبراهيم

بين مدير مدينة الشيخ نجار الصناعية في حلب حازن عجان أنه بدأ العمل على شق الطرقات الرئيسية للمحطة الكهروشمسية من قبل المؤسسة العامة لتوليد الكهرباء، وذلك بعد أن تم إنجاز مخططات التسوية وشط التربة الزراعية.

وأوضح عجان في تصريحه لـ«الوطن» أنه من المتوقع إنجاز المرحلة الأولى مع نهاية العام الحالي والتي سيتم فيها إنتاج ٥,٥ ميغا واط من الكهرباء لتتم تغذية المدينة بها، ومن ثم إنجاز باقي المراحل للوصول إلى الطاقة القصوى للمحطة وهي ٣٣ ميغا واط، على مساحة ٣٥٠ ألف متر مربع ستغذي المدينة الصناعية بالكامل.

ولفت عجان إلى أنه يجري العمل حالياً على دراسة لتكليف المشروع ببدءاً من نهاية العام الحالي وإلى زيادة الطاقة الإنتاجية للمحطة بنسبة ٢٥ بالمئة وذلك تصل إلى إنتاج ٤٢ ميغا واط، ويجري العمل حالياً على إيجاد المواقع المناسبة لتنفيذ التوسع في المحطة. وموضحاً أنه مع تطور الأعمال وزيادة الإنتاج للمنشآت الصناعية في المحافظة فإن ذروة الاستهلاك للتيار الكهربائي قد وصلت إلى ٦٠ ميغا واط، وذلك مع دخول منشآت صناعية جديدة في الإنتاج وإدخال خطوط إنتاج جديدة إلى عدد من المنشآت وهو الأمر الذي زاد من الطلب على الطاقة الكهربائية.

مشيراً إلى أن عدد المنشآت الصناعية المنتجة حالياً ضمن المدينة قد وصل إلى ٧١ منشأة صناعية تعمل في القطاعات الأربعة الرئيسية من غذائية ونسجية ومعدنية وكيماوية، إضافة إلى ٢٠٠ منشأة صناعية قيد التجهيز والتأهيل للدخول في العملية الإنتاجية.